الأحداث في مصر.. هل تؤجل انعقاد القمة العربية في بغداد؟

حظ بغداد باستضافة القادة العرب في قمتها المنتظرة يبدو انه تناقص للغاية خاصة مع تناقص حظوظ القادة العرب أنفسهم بالبقاء على كراسيهم التي عمر فوقها الكثير منهم لعقود، إذ لا يستبعد سياسيون ومراقبون أن تؤثر عدوى أحداث تونس التي انتقلت إلى مصر سلبا على انعقاد القمة العربية المقبلة في بغداد، إلا أن البعض الآخر يقلل من احتمال أن تتأثر القمة بالأحداث الجارية في مصر، في حين أكد محلل سياسي أن ما حصل بمصر وتونس قد يصل ليبيا وسيؤثر ذلك على حضور الرؤساء العرب للقمة.

ومن المقرر أن يستضيف العراق القمة العربية المزمع عقدها نهاية آذار المقبل، والتي تجمع رؤساء وملوك الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ويعد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ عام ٢٠٠٣.

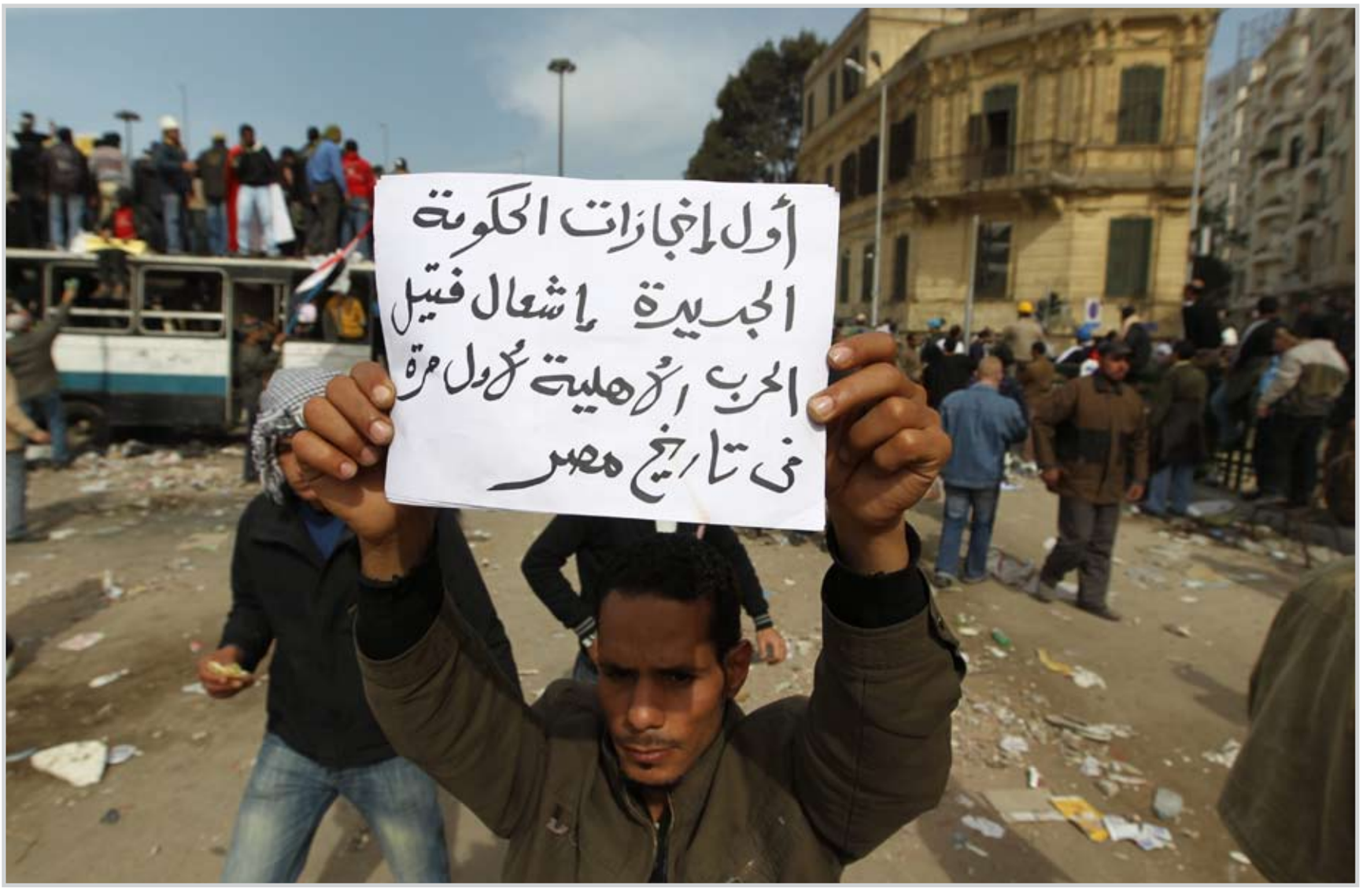

بغداد/ متابعة المدى

العراقية: نتوقع انتقال الشرارة لدول أخرى

وتقول النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأوضاع في تونس وانتقالها إلى مصر، سيكون لها تأثير كبير على انعقاد القمة في بغداد"، وتوقعت "انتقال شرارة الأحداث التي حصلت في تونس ومصر إلى دول عربية أخرى"، موضحة أن "هناك غضباً شعبياً عارماً، الأمر الذي قد يؤثر بالفعل على انعقاد القمة في بغداد أو في وقتها المحدد".

وتضيف الدايني أن "العراقيين يأملون عدم تأثير تلك الأحداث على عقد القمة العربية في بغداد"، مؤكدة أن "انعقادها مهم للشعب العراقي، لتقريب العراق من محيطه العربي".

وترى النائبة عن العراقية أن "وجود حالة الغضب الشعبي العارم غير المسبوقة في غالبية الدول العربية، سيكون لها تأثير سلبي على أكثر القادة العرب، لأنهم سينشغلون بهمومهم الداخلية أكثر من انشغالهم بأمور أخرى"، معربة عن أملها بأن "تنتهي أحداث الدول العربية قريبا ليتمكن العراق من استقبال القمة التي تعتبر دعما للعراق أكثر من كونها مجرد قمة تعقد فيه".

وتؤكد الدايني على "استقرار الوضع الأمني في العراق وتهيئة الأجواء اللازمة لعقد القمة"، مشيرة إلى أن "الحكومة العراقية اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لاستقبال الوفود العربية".

وكانت أمانة بغداد قد شكلت لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية لمدينة بغداد، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

من جانبه، يعتبر النائب عن التحالف الوطني علي الشلاه، في حديث صحفي، إن "وجود مقر الجامعة العربية في مصر لا يؤثر على عقد القمة المرتقبة في بغداد"، متوقعا "انتهاء الأحداث التي تشهدها مصر خلال أيام قليلة".

ويضيف الشلاه أن "القادة العرب اليوم بأمس الحاجة إلى الاجتماع بعد المتغيرات التي حدثت في تونس، وما تشهده بعض الدول العربية من مظاهرات"، مؤكدا أن "أحداث مصر تعزز من أهمية عقد القمة، وليس العكس كما يعتقد البعض".

وبصدد الوضع الأمني في العراق يرى النائب عن التحالف الوطني أن "الوضع أفضل بكثير مما يحاول الآخرون تصويره، رغم محاولة الإرهابيين التصرف بما يوحي بعدم استقرار الوضع الأمني، الأمر الذي يجعلهم يستهدفون أماكن عزاء أو مناسبات دينية"، مؤكدا أن "أماكن استضافة القادة العرب والمكان الذي ستعقد فيه القمة مؤمنة تماما".

وبيّن الشلاه أن "تأجيل عقد القمة يعود لقرار وزراء خارجية الجامعة العربية الذين يجتمعون ويقررون، في حال حصول تأزم في الوضع بمصر"، مشيرا إلى أن "ما يحدث في مصر ليس شأنا عراقيا، ومن يتخذ هكذا قرار هو مجلس الجامعة العربية وليس الدولة المضيفة".

أوضاع مصر لن تؤثر على عقد قمة بغداد

من ناحيته، يؤكد عضو التحالف الكردستاني فرياد رواندزي، في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "الأوضاع في مصر لن تؤثر على عقد القمة العربية المرتقبة في بغداد"، معتبرا أن "ما يجري في مصر وضع داخلي لن يمتد إلى الدول الأخرى".

ويضيف رواندزي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "قمم الدول العربية لا تعقد على أساس وجود المشاكل في البلدان العربية فقط وإنما على أساس إيجاد الحلول"، معربا عن اعتقاده أن "الدول العربية إذا قررت المجيء إلى العراق ستأتي حتى إذا كانت هناك مشاكل، وان لم تأت على مستوى رؤساء فستأتي على مستوى وزراء لها".

ويأمل عضو التحالف الكردستاني أن "تتمكن مصر من الحضور، باعتبارها دولة مهمة وكبيرة ولها ثقلها العربي والدولي"، معتبرا أن "القمة العربية لن تستمر أكثر من يوم، وهو مشابه لحضور عدد كبير من الزعماء العرب إلى العراق والتقائهم بالمسؤولين العراقيين".

ويوضح رواندزي أنه "في حال انتقال العدوى من مصر إلى بلد عربي آخر واعتبر القادة العرب بان الظروف غير مهيأة، فمن الممكن حينها اتخاذ قرار من تلك الدول، إن كانت راغبة بعقد هذه القمة رغم المشاكل التي تعانيها".

ويؤكد عضو التحالف الكردستاني أن "العراق على أتم الاستعداد لاستقبال هذه القمة، رغم وجود الضاغط الأمني، ومحاولة الإرهابيين إيصال رسالة بان العراق غير مهيأ لهذه القمة"، معتبرا أن "تلك الرسالة غير صحيحة، لان الحكومة العراقية قادرة على ضبط الأمن في كل الأوقات".

من جانبه يرى المحلل السياسي إبراهيم الصميدعي أن "عدم الاستقرار في مصر وتونس، والذي ربما يأتي على ليبيا أيضا، سيؤثر على عقد القمة العربية في بغداد"، مشيرا إلى أن "الهزة الأرضية التي تتعرض لها الأنظمة السياسية العربية، ستؤثر إلى درجة كبيرة على حضور البعض في هذه القمة، كما ستمنع الرؤساء من الحضور إلى بغداد".

ويضيف الصميدعي أن "النظام السياسي العراقي الآن هو الأكثر شرعية واستقرارا، رغم هشاشة الوضع السياسي، بناء على الاتفاقات السياسية، أو محاولة تعزيز مبدأ التوافق الوطني، الذي هو بحد ذاته إخلال بمبدأ الديمقراطية"، مؤكدا أن "هذا لا يمنع من أن النظام السياسي العراقي هو النظام الأكثر شرعية في المنظومة العربية والشرق أوسطية".

ويعتبر المحلل السياسي أن "الظروف المتاحة للإرهاب والقوى الخارجة على القانون، لو كانت موجودة في أية دولة عربية أو شرق أوسطية مستقرة امنيا وسياسيا لما استطاع ذلك النظام أن يصمد أياما معدودة"، لافتا إلى أن "العراق قد تعرض إلى أبشع هجمة، من خلال وجود محركات داخلية وخارجية جبارة حاولت أن تفت من عضد الشعب العراقي، إلا أنه عض بالنواجذ على هذه التجربة، وأكد بالتالي شرعية النظام والمسير باتجاه الديمقراطية".

ويشير الصميدعي إلى أن "العملية السياسية جعلتنا نحظى بنظام شرعي ودستوري رغم الكثير من المثالب والملاحظات على تلك العملية"، مضيفا أنها "تجربة تتحسر عليها الشعوب الأخرى، ونحن نرى كيف انهارت أنظمة سياسية وأمنية مخيفة قابضة على السلطة منذ عقود طويلة وكلها جراء التجربة العراقية.

مبان تراثية في بغداد مهددة بالزوال.. ووزارة الثقافة تشكو قلة الإمكانات المادية

بغداد / متابعة المدى

تشكو وزارة الثقافة العراقية أن عينها بصيرة ويدها قصيرة تجاه قضية المباني التراثية التي تتعرض للهدم، فأصحاب تلك المباني يؤكدون أنهم لإغراء المال العقاري المتدفق على الاستثمار في قطاع الإعمار، في ظل غياب اهتمام الدولة بإنقاذ تلك المباني على الرغم من القوانين التي تنص على أن تتولى المؤسسات الحكومية شراء تلك المباني من أصحابها في حال تعذر عليهم الاحتفاظ بها لسبب أو لآخر.

أما المسؤولون في أمانة بغداد وفي وزارة الثقافة فيقدمون حيال هذا الواقع أفكاراً لا أحد يعلم متى تترجم وكيف.. في الأثناء، يطلق سكان المباني التراثية نداء للدولة للمساعدة في ترميمها بعد إهمال مزمن لها أدى لأن تتحول إلى مصدر خطر لسكانها.

وتقول المواطنة أم علي، التي تسكن في بيت أثري لكنه بدا كخربة في حديث لـ"السومرية نيوز"، "أنا أسكن في هذا البيت منذ كان عمري ١٢ عاما، وقد نشأت وتزوجت وأنجبت أولادي وزوّجتهم في هذا البيت".

وتوضح أم علي، أن "البيوت هنا قديمة جدا ولا يقل عمر الواحد منها عن ٣٠٠ عام، وقد أدت الحروب والتفجيرات الأخيرة إلى تضرر العديد منها بحيث بتنا نخشى من انهيارها علينا"، مناشدة الحكومة "ترميم المباني القديمة، وخدمات الصرف الصحي في المنطقة التي تعاني من إهمال مزمن". من جهته، يلفت المواطن عماد محمود، إلى أن "الأمطار الغزيرة، والانفجارات، والإهمال، عوامل ثلاثة تسببت بهدم بعض المباني الأثرية أو أجزاء منها، مما ألجأ مالكيها إلى بيعها بعد إخلائها من ساكنيها".

وعلى الرغم من الوضع السيئ الذي بات عليه مبنى الشناشيل الذي يعيش فيه والمباني الأخرى المحيطة به، إلا انه يؤكد أنه وغيره من الجيران لا يفضلون تلك البيوت.

ويوضح في حديث لـ"السومرية نيوز"، "أنا اسكن في هذه المنطقة منذ أكثر من ٤٥ عاما، وقد ترسخت جذورنا فيها، ولا نية لدي ببيع بيوتنا وإرثنا، كما لا أحتمل فكرة أن انتقل من هنا وأقيم في مكان آخر" بحسب قوله، ويضيف بالعامية البغدادية "راح ينطونا كم فلس وبعدين؟".

ويلفت محمود إلى أن منطقته ما تزال محط جذب، ويبين أن "الكثير من السياح يقصدون هذه المنطقة للتفرج على فن بيوتها المعماري، وطرازها الهندسي"، مطالبا الحكومة بأن "تتعهد هذه المباني بالرعاية والحفظ، حتى لا تفقد طابعها التراثي".

أما المواطنة أم محمد، فلديها وجهة نظر أخرى، وهي تفضل أن تقبض تعويض إخلاء لشراء أرض سكنية، وتقول لـ"السومرية نيوز"، إن "معظم مالكي هذه المباني يقيمون خارج العراق، ومعظم المقيمين فيها هم من الفقراء".

وتلفت أم محمد إلى عراقة هذه المنطقة وتقول "إنها تعود إلى أيام كان اليهود في العراق، وكانت هذه المنازل تحوي بأسفلها سراديب عمد بعض السكان إلى إلغائها فيما احتفظ البعض الآخر بها".

وتؤكد أم محمد "نحن نسكن هنا بالإيجار منذ زمن طويل والخدمات المقدمة لهذه المباني متردية جدا"، وتتابع بالقول "نحن ما يهمنا الآن أن نحصل على مسكن لائق فإذا الحكومة أعطتنا تعويضا فسنرحل من دون شك وسنشتري أرضا سكنية".وزارة الثقافة: العين بصيرة واليد قصيرة

في المقابل، تشكو وزارة الثقافة ضآلة الإمكانات التي تتيح لها الحفاظ على المباني التراثية، أو شرائها من أصحابها، في ظل إقبال من أصحابها على بيعها بأسعار مغرية من قبل شركات إعمار ضخمة.

ويقول وكيل وزارة الثقافة جابر الجابري في حديث صحفي "إن إمكانات وزارة الثقافة ضعيفة جدا، وقاصرة عن مواجهة زحف المشاريع الاستثمارية والعقارية الضخمة على المباني التراثية"، مبيناً أن "أصحاب هذه البيوت يستغلون في المقابل ما وصفه بـ"غفلة" الدولة لهدمها وإقامة علب كونكريتية مكانها" على حد قوله.

ويتابع الجابري أنه "إزاء هذا الواقع، تمت مخاطبة أمانة مجلس رئاسة الوزراء لاستملاك هذه المنازل وتحويلها إلى متاحف حفاظا على عراقة المدينة وطابعها التراثي"، ويوضح أن "الطلب يسهل تمليك المباني التراثية المملوكة للقطاع الخاص للوزارة على شكل مراحل لإعادة تأهيلها ضمن خطة عشرية".

بدوره يكشف مدير إعلام أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة لـ "السومرية نيوز"، عن ثلاثة أفكار للحفاظ على الوجه الأثري للعاصمة.

ويقول عبد الزهرة إن "الأولى تنص على أن تتبنى أمانة بغداد إعادة تأهيل هذه المباني عبر تكليف إحدى الشركات المساهمة بالأمر، على أن يتحمل أصحاب الأملاك الكلفة التي ستدفعها أمانة العاصمة، والفكرة الثانية أن يشارك أصحاب الأملاك بأسهم بين الأمانة والقطاع الخاص، أو أن تعمد أمانة بغداد لاستملاك هذه المباني على حسابها".

من جهته، يؤكد وزير الثقافة الأسبق مفيد الجزائري أن "الكثير من المباني التراثية ذات القيمة الثقافية تعرضت خلال السنوات الماضية للهدم والتخريب والإهمال"، مشيرا إلى أن "الشريحة المثقفة في البلاد كانت تصدم بتلك العمليات التي أدت إلى تشويه المعالم التراثية في البلاد"، بحسب قوله.

ويعرب الجزائري في حديث لـ"السومرية نيوز" عن أسفه لما سماه "صمت الحكومة ووزارة الثقافة السابقة والحكومة المحلية في بغداد وأمانة العاصمة لما تعرضت له المباني التراثية"، متهما "الحكومة السابقة بإهمال المباني التراثية وعدم تخصيص المبالغ المالية للمؤسسات المعنية لإعادة تأهيل تلك المباني".

ويلفت الجزائري إلى أنه "وفقاً للقانون، ليس من حق أصحاب المباني التراثية بيعها" ويستدرك بالقول "لكن البعض يلجأ إلى البيع عند الاضطرار، باعتبار أن المبنى ملكاً خاصاً به".

ويوضح في هذا الإطار أنه"في هذه الحال، ينص القانون على أن تبادر الجهات المختصة، بخاصة هيئة الآثار والتراث، إلى شراء هذا المبنى من أصحابه، وترسل لجنة تخمين تثمّن سعر المبنى، وتشتريه من أصحابه"، مبيناً انه "في هذه الحالة، يستفيد المالك من جهة، وتحفظ الدولة ارثها الحضاري من جهة أخرى".

ويضيف الجزائري أن "هناك توجها لدى وزير الثقافة الجديد سعدون الدليمي، بأن تساعد الوزارة على شراء البيوت واستملاكها، لإبقائها ضمن هذا الكنز الموروث من المباني العمرانية"، لافتا في الوقت نفسه إلى أن "المالك ليس مجبراً على البيع، ويستطيع الحفاظ على ملكه عن طريق الاستثمار الخاص".

ويطالب وزير الثقافة الأسبق الحكومة المركزية إلى "تلبية مطالب وزير الثقافة وتسديد الدين الذي بذمتها للثقافة والمثقفين الذي ورثته من الحكومات السابقة"، بحسب قوله.

يذكر أن العاصمة بغداد تعتبر من أهم المدن التي تحتوي على مبان تراثية وأثرية وتتوزع هذه المباني على مساحات واسعة من مدينة بغداد القديمة، وعلى جانبي الكرخ والرصافة، ويعود تاريخ إنشاء بعضها إلى مطلع العصر العباسي، والبعض الآخر إلى العهد العثماني، وكذلك إلى العصر الحديث.

وكانت دائرة التراث في الهيئة العامة للآثار والتراث قد أحصت وجود ١٦٠٠ مبنى في بغداد تتراوح أعمارها بين ٢٠٠ عام (العهد العثماني في مطلع القرن الماضي)، و٥٠ عاما، (إبان الحكم الملكي في العراق)، وتضم مساجد وكنائس وخانات وقصوراً ومنازل تحمل طابعا تاريخيا، ويوجد في عموم العراق، نحو ثمانية آلاف موقع تاريخي ومبنى اثري.

معهد أمريكي: القرن الحالي.. القرن الأخير "للمسيحيين" في الشرق الأوسط!

بغداد/متابعة المدى

أثار باحث ستراتيجي في معهد أميركي تساؤلات عدة بشأن مستقبل الوجود المسيحي في الشرق الأوسط، بعد سلسلة الهجمات التي طالت المسيحيين في العراق ومصر. وتساءل مدير "معهد كارنيغي الدولي للسلام" في بيروت بول سالم، عما إذا كان القرن الـ٢١ "سيصبح القرن الأخير للوجود المسيحي في الشرق الأوسط؟".

وفي مقال رأى سالم ان العقد الثاني من القرن الحالي قد بدأ في الشرق الأوسط بالهجوم على كنيسة القديسين في الإسكندرية، وكنيسة النجاة في العراق، لافتاً إلى أن "صعود القاعدة والحركات الإسلامية المتشددة أدى إلى تعقيد الوضع وتفاقمه أمام الأقليات المسيحية في المنطقة".

وكان المسيحيون يشكلون ٢٠ في المئة من إجمالي سكان المنطقة عند بداية القرن العشرين، لم يبق منهم الآن سوى ما بين ١٠ و١٢ مليون نسمة، أي ما نسبته ٥ في المئة من سكان المنطقة.

وأشار سالم إلى أنه "على الرغم من أن المسيحيين لعبوا دوراً بارزاً في الحركات الثقافية والوطنية واليسارية والمناهضة للاستعمار في العقود الأولى من القرن العشرين، إلا أن السياسات الإسلامية قد همّشتهم في السنوات الأخيرة".

واستعرض الباحث أوضاع المسيحيين في العراق والسودان ولبنان، الذي وصفه بأنه "الدولة العربية الوحيدة ذات الغالبية المسيحية"، محذّراً من أن "حماية المسيحيين في المنطقة لن تكون سهلة في ظل تعدد المخاطر"، ورأى أن "الضغوط الدولية ستكون ضرورية ومطلوبة في مثل هذا الأمر".

وخلص مدير "معهد كارنيغي"، في ختام تقريره إلى أن "لدى المسلمين والمسيحيين الكثير من المسؤوليات للحفاظ على الاعتدال والتسامح في مجتمعات الشرق الأوسط"، مطالباً بـ"مزيد من العمل الإقليمي المركز والانتباه الدولي لضمان ألاّ يصبح القرن الـ٢١ القرن الأخير للتعايش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في مهد السيد المسيح" في الشرق الأوسط.

ومع نهاية عام ٢٠١٠، استهدف انفجار انتحاري كنيسة القديسين في مدينة الإسكندرية المصرية، ما أوقع عشرات الضحايا، وذلك بعد أسابيع قليلة على الهجوم الدموي ضد كنيسة النجاة في بغداد الذي انتهى بحمام دم راح ضحيته عشرات القتلى والجرحى، ما أثار مخاوف في كل من مصر والعراق ومختلف دول العالم حول مصير الأقلية المسيحية في المنطقة.